الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الندوة الوطنية الهجينة (حضوري وعن بعد)

تثمير الأملاك الوقفية في الجزائر على ضوء التجارب العالمية: المكاسب والتحديات.

تنظيم:

كلية الشريعة والاقتصاد

بالشراكة مع مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

يوم: 13 جمادى الأولى 1447 الموافق لـــ4 نوفمبر 2025

محور المداخلة (المحور السابع): سبل الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في مجال تثمير الأملاك الوقفية

عنوان المداخلة:

تفعيل الوقف النقدي كأداة للتمويل المستدام والاستقرار المالي في الجزائر: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25-06 وتجارب دولية

إعداد:

د. دهليس عادل	د. مخلفي سارة
dehilisadel@gmail.com	Sarah-kawther@hotmail.com
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

الملخصات:

العنوان :تفعيل الوقف النقدي كأداة للتمويل المستدام والاستقرار المالي في الجزائر: دراسة تحليلية في ضوء القانون رقم 25-06 وتجارب دولية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات المثلى لتفعيل الوقف النقدي في الجزائر للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي، في ضوء إصدار القانون رقم 25-06 المتعلق بالأوقاف. يواجه الاقتصاد الجزائري تحدياً هيكلياً يتمثل في الاعتماد المفرط على المحروقات، مما يجعل الوقف النقدي يبرز كأداة فعالة للسياسة المالية غير التقليدية ومصدر لرأس المال الصبور.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقدم إطاراً نظرياً للوقف النقدي الذي تطور من مجرد آلية خيرية إلى أداة لتمويل البنية التحتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .كما تستعرض التجارب الدولية الرائدة في إندونيسيا، ماليزيا، وتركيا. وقد أثبتت هذه التجارب نجاحاً في دمج التكنولوجيا الرقمية مع الحوكمة المتقدمة للوقف، حيث تُعد الرقمنة نقطة قوة إندونيسيا، والحوكمة المؤسسية في ماليزيا، والإصلاحات القانونية الجريئة في تركيا.

يُعد القانون الجزائري الجديد (25-06) نقلة نوعية بإقراره الصريح بمفهوم الوقف النقدي وتحديثه لآليات الاستثمار، كالصكوك والمشاركة، وإقراره للحوافز الجبائية. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح التطبيق مرهون بتجاوز تحديات التنفيذ البيروقراطي وبناء الثقة المؤسسية، وتوصي بضرورة الإرادة السياسية، والرقمنة الشاملة، وبناء هيكل مؤسسي قوي وشفاف أسوة بالتجارب الدولية

الكلمات المفتاحية :الوقف النقدي، التمويل المستدام، الاستقرار المالي، القانون 25-06، الجزائر، التمويل الإسلامي، الرقمنة، الصكوك الوقفية.

Titre : Activation du Waqf Monétaire comme Outil de Financement Durable et de Stabilité Financière en Algérie : Étude Analytique à la Lumière de la Loi n° 25-06 et des Expériences Internationales.

Résumé :

Cette étude vise à analyser les mécanismes optimaux pour activer le Waqf Monétaire (Cash Waqf) en Algérie afin de contribuer à la réalisation du développement durable et de la stabilité financière, suite à la promulgation de la Loi n° 25-06 relative aux Awqaf (biens de mainmorte). L'économie algérienne fait face à un défi structurel majeur, à savoir la dépendance excessive aux hydrocarbures, ce qui souligne le rôle potentiel du Waqf Monétaire comme instrument efficace de politique budgétaire non conventionnelle et source de capital patient.

L'étude adopte une approche descriptive et analytique. Elle présente un cadre théorique du Waqf Monétaire, qui a évolué d'un simple mécanisme caritatif à un outil de financement pour les infrastructures et les PME. Elle examine également les expériences internationales pionnières en Indonésie, en Malaisie et en Turquie. Ces expériences ont démontré le succès de l'intégration de la **technologie numérique** avec une **gouvernance avancée** du Waqf, la digitalisation étant le point fort de l'Indonésie, la gouvernance institutionnelle celui de la Malaisie, et les réformes juridiques audacieuses celui de la Turquie.

La nouvelle loi algérienne (25-06) constitue un tournant majeur en reconnaissant explicitement le concept de Waqf Monétaire, en modernisant les outils d'investissement tels que les Sukuk et la Moucharaka, et en accordant des incitations fiscales. L'étude conclut que le succès de sa mise en œuvre dépend de la surmonte des défis de l'exécution bureaucratique et de l'établissement d'une confiance institutionnelle. Elle recommande la nécessité d'une volonté politique, d'une digitalisation complète et de la construction d'une structure institutionnelle forte et transparente, à l'image des expériences internationales.

Mots-clés : Waqf Monétaire, Financement Durable, Stabilité Financière, Loi 25-06, Algérie, Finance Islamique, Digitalisation, Sukuk Waqf.

Title: Activating Cash Waqf as a Tool for Sustainable Financing and Financial Stability in Algeria: An Analytical Study in Light of Law No. 25-06 and International Experiences

Abstract:

This study aims to analyze the optimal mechanisms for activating Cash Waqf in Algeria to contribute to achieving sustainable development and financial stability, following the issuance of Law No. 25-06 concerning Awqaf. The Algerian economy faces a critical structural challenge: the excessive reliance on hydrocarbons. This highlights Cash Waqf's potential role as an effective instrument of non-conventional fiscal policy and a source of patient capital.

The study adopts a descriptive and analytical methodology. It provides a theoretical framework for Cash Waqf, which has evolved from a mere charitable mechanism into a tool for financing infrastructure and Small and Medium Enterprises (SMEs). It also reviews pioneering international experiences in **Indonesia**, **Malaysia**, and **Turkey**. These experiences demonstrate the success of integrating **digital technology** with advanced Waqf **governance**; digitalization is Indonesia's strength, institutional governance is Malaysia's, and bold legal reforms are Turkey's.

Algeria's new law (25-06) represents a qualitative shift by explicitly recognizing the Cash Waqf concept, modernizing investment tools like **Sukuk** and **Musharakah**, and providing tax incentives. The study concludes that successful implementation depends on overcoming bureaucratic challenges and building institutional trust. It recommends the crucial factors for success: political will, comprehensive digitalization, and building a robust and transparent institutional structure, following the best practices of international experiences.

Keywords: Cash Waqf, Sustainable Financing, Financial Stability, Law 25-06, Algeria, Islamic Finance, Digitalization, Waqf Sukuk.

تفعيل الوقف النقدي كأداة للتمويل المستدام
والاستقرار المالي في الجزائر:
دراسة تحليلية في ضوء القانون رقم 25-06 وتجارب دولية

المقدمة

يواجه الاقتصاد الجزائري، على غرار العديد من الاقتصادات الريعية، تحديات هيكلية جوهرية، في مقدمتها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للإيرادات العامة وتمويل التنمية. هذا الوضع، الذي استمر لعقود، جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية، مما أثر بشكل مباشر على استقرار المالية العامة وقدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية والاجتماعية على المدى الطويل[1].

تشير البيانات الرسمية إلى أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل حوالي **90%** من إجمالي الصادرات الجزائرية، وأكثر من **40%** من الإيرادات الضريبية للدولة، مما يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي وضعف التنويع[2]. وهنا يبرز دور التمويل الإسلامي الاجتماعي، وبشكل خاص الوقف، كأداة مالية ذات إمكانات هائلة. لقد أثبتت الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن الوقف النقدي يمكن أن يتجاوز دوره التقليدي كآلية للعمل الخيري، ليصبح أداة فعالة للسياسة المالية غير التقليدية ومصدراً لرأس المال الصبور اللازم لتمويل التنمية المستدامة[3].

واستجابة لهذه التحديات والفرص، اتخذت الجزائر خطوة تشريعية استراتيجية بإصدار **القانون رقم 25-06 المتعلق بالأوقاف**، الذي يهدف إلى تحديث المنظومة الوقفية وتفعيل أدواتها المبتكرة كالوقف النقدي. فمن خلال تجميع المساهمات النقدية الصغيرة من ملايين الأفراد والمؤسسات واستثمارها بشكل احترافي، يمكن إنشاء صناديق وقفية ضخمة قادرة على تمويل البنية التحتية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز البحث العلمي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي الكلي[4].

إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **في ضوء صدور القانون رقم 25-06، ما هي الآليات المثلى لتفعيل الوقف النقدي في الجزائر للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، وما هي التحديات والفرص العملية التي تواجه تطبيقه؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية:

- ما هو الإطار النظري والفقهي للوقف النقدي وكيف تطور عبر التاريخ؟
- ما هي أبرز التجارب الدولية الناجحة في تفعيل الوقف النقدي وما هي الدروس المستفادة منها للجزائر؟
- ما هي أبرز ملامح الإطار القانوني الجديد للوقف في الجزائر (القانون 25-06) وكيف يعالج تحديات الماضي؟
- ما هي الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لتفعيل الوقف النقدي في الجزائر بناءً على الإطار الجديد؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه التطبيق الفعلي للقانون الجديد وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهداف البحث

- تقديم إطار نظري شامل للوقف النقدي يجمع بين الأبعاد الفقهية والاقتصادية.
- استعراض وتحليل التجارب الدولية الناجحة في تفعيل الوقف النقدي واستخلاص الدروس المستفادة.
- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي أقره القانون25-06 وتحديد الفرص والتحديات التي يطرحها.
- تحليل الآثار الاقتصادية الكلية المحتملة لتفعيل الوقف النقدي ضمن المنظومة الجديدة.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية تسريع وتيرة تفعيل هذه الأداة المالية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث يتم وصف ظاهرة الوقف النقدي وتحليل أبعادها المختلفة، مع التركيز على التحليل القانوني لمواد القانون رقم 25-06، ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة.

هيكل البحث

- **الفصل الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة للوقف النقدي
- **الفصل الثاني:** التجارب الدولية الرائدة في تفعيل الوقف النقدي
- **الفصل الثالث:** الإطار القانوني الجديد للوقف في الجزائر والواقع الاقتصادي
- **الفصل الرابع:** الآثار الاقتصادية المتوقعة وتحديات التطبيق

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الإطار المفاهيمي للوقف النقدي

مفهوم الوقف النقدي

الوقف النقدي هو تخصيص مبلغ محدد من المال بشكل دائم ومؤبد لأغراض خيرية أو اجتماعية أو دينية، بحيث يُستثمر هذا المبلغ في مشاريع أو أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتُنفق عوائده وأرباحه الدورية في المصارف المحددة من قِبل الواقف، مع الحفاظ التام على أصل المال دون المساس به أو استهلاكه. ويختلف الوقف النقدي عن الوقف العقاري التقليدي في كونه يتسم بالمرونة العالية في الاستثمار، إذ يمكن توظيفه في صيغ متعددة مثل المضاربة الشرعية، والمرابحة، والإجارة، والصكوك الإسلامية، والودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

كما أن الوقف النقدي يُتيح لشريحة واسعة من أفراد المجتمع، بمن فيهم أصحاب الدخل المحدود، فرصة المساهمة في الأعمال الخيرية دون الحاجة لامتلاك عقارات أو أصول ثابتة كبيرة. وقد نصّ **القانون الجزائري رقم 25-06 لسنة 2025** في مادته الثانية على أن الوقف النقدي «يُعد مالاً نقدياً موقوفاً لصالح غرض محدد شرعاً، وتُستثمر عوائده وفق أحكام الشريعة الإسلامية»، مما يؤكد الإطار القانوني المعاصر لهذا النوع من الأوقاف[39].

التطور التاريخي للوقف النقدي

يمتد التطور التاريخي للوقف النقدي إلى جذور عميقة في التاريخ الإسلامي، حيث تناول الفقهاء أحكامه منذ القرن الثاني الهجري، وإن لم تُسجل تطبيقاته الفعلية في تلك الحقبة. وقد مرّ الوقف النقدي بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى هي مرحلة الدراسة الفقهية الممتدة من القرن الثاني إلى الرابع عشر الهجري، حيث اجتهد العلماء في بحث مشروعيته وضوابطه دون تطبيقات واسعة مسجلة تاريخياً. أما **المرحلة الثانية** فهي مرحلة التطبيق العملي والتنظيم المؤسسي التي ظهرت بوضوح في **الدولة العثمانية**، حيث لعب الوقف النقدي دوراً محورياً في تمويل الخدمات الاجتماعية والمشاريع الخيرية الكبرى.

فقد امتاز الوقف في العصر العثماني بوقف مبالغ ضخمة من النقود، وبدأ انتشاره أولاً في بلاد البلقان ثم انتقل إلى الأناضول بعد فتح القسطنطينية سنة 1453م. وكان الواقفون يقدمون هذه الأموال للتجار والحرفيين على أساس عقد المضاربة الشرعية، حيث تُستثمر الأموال وتُصرف عوائدها على المساجد والمدارس والمستشفيات والمطابخ الخيرية. ومن الأمثلة التاريخية الموثقة: وقف نفسية بنت إسكندر باشا حاكم البوسنة التي أوقفت **10,000 آقجة** (العملة العثمانية) لتوفير دخل سنوي يُخصص جزء منه لتوزيع الماء على السجناء في شهر رمضان[5].

المقاصد الشرعية والاقتصادية

يحقق الوقف النقدي مجموعة من المقاصد الشرعية والاقتصادية الجوهرية التي تجعله أداة فعالة في بناء المجتمعات الإسلامية المعاصرة. فمن **المنظور الشرعي**، يُجسد الوقف النقدي مبدأ **التكافل الاجتماعي** من خلال تمويل المشاريع الخيرية التي تخدم الفئات المحتاجة والمستضعفة، كما يحقق مقصد **التراحم والتعاون على البر** الذي حثّت

عليه الشريعة الإسلامية. ويساهم في تحقيق **العدالة الاجتماعية** عبر إعادة توزيع الثروة بطريقة مستدامة تضمن استمرار المنفعة للأجيال المتعاقبة.

أما من **المنظور الاقتصادي**، فإن الوقف النقدي يعمل كآلية متقدمة **لتعبئة المدخرات المحلية** وتحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل ومستقرة، مما يعزز من **مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات المالية والأزمات الاقتصادية**. ويساهم الوقف النقدي في **تنشيط الدورة الاقتصادية** من خلال توفير رؤوس أموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة. كما يحقق **الاستقرار المالي** عبر توفير مصدر دخل دائم ومستمر لا يتأثر بالتقلبات الاقتصادية قصيرة المدى[10].

1.2 الدراسات السابقة

حظي موضوع الوقف باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الدراسات النظرية والتأصيلية: ركزت على الجوانب الفقهية والقانونية للوقف النقدي، ومشروعيته، وكيفية تكييفه مع النظم المالية المعاصرة. يبرز هنا عمل الباحث Bilal Altay الذي فحص محددات رأس المال التمويلي للوقف النقدي في الدولة العثمانية[5].

المحور الثاني: دراسات الأثر الاقتصادي الكلي للوقف: هذا المحور يحلل دور الوقف كأداة مالية كلية. تبرز دراسة Aziz وآخرون التي تناولت تطوير بنك وقفي إسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي[6]. كما حللت دراسة أخرى العلاقة بين نمو أصول التمويل الإسلامي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[7].

المحور الثالث: دراسات التجارب الدولية: تناولت بالتحليل تجارب دول محددة. تقدم دراسة Bonang وآخرون رؤية حول دور الرقمنة في تمكين مستقبل الوقف النقدي في إندونيسيا[8]. بينما ركزت دراسة Adinugraha وآخرون على أهمية التحول الرقمي في تحسين كفاءة جمع وإدارة أموال الوقف[9].

الفجوة البحثية

بمراجعة الأدبيات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على التجارب الآسيوية، بينما لم يحظ السياق الجزائري والمغاربي بالاهتمام الكافي. ومع صدور القانونرقم 25-06 في الجزائر، نشأت فجوة بحثية جديدة تتمثل في الحاجة الماسة لتحليل هذا الإطار القانوني الوليد، وتقييم مدى قدرته على تفعيل الوقف النقدي، وتحديد متطلبات نجاحه عملياً. تتميز دراستنا الحالية بأنها من أوائل الدراسات التي تسعى لسد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل معمق للقانون الجديد في ضوء التجارب الدولية والواقع الاقتصادي المحلي.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في تفعيل الوقف النقدي

تقدم التجارب الدولية في إدارة وتطوير الوقف النقدي دروساً استراتيجية يمكن للجزائر الاستفادة منها في تطبيق **القانونرقم 25-06 لسنة 2025**. وتُعد إندونيسيا وماليزيا وتركيا من أبرز النماذج الدولية الرائدة في هذا المجال، حيث نجحت في دمج التكنولوجيا الرقمية مع البنية المؤسسية للوقف، محققةً نمواً مستداماً في تحصيل الأموال الوقفية النقدية وتوسيع قاعدة الواقفين[911].

2.1 تجربة إندونيسيا: الرقمنة والشمول المالي

تُعد **إندونيسيا** رائدة عالمياً في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتطوير وتفعيل الوقف النقدي، حيث اعتمدت استراتيجية شاملة تشمل الرقمنة الداخلية للهيئات الوقفية، وبناء منصات إلكترونية للتحصيل، وإطلاق حملات توعية واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تُقدّر **هيئة الأوقاف الإندونيسية (Badan Wakaf Indonesia - BWI)** الإمكانات السنوية للوقف النقدي بنحو **180 تريليون روبية إندونيسية** (ما يعادل حوالي 12 مليار دولار أمريكي سنوياً)، وهو رقم يعكس الطاقة الكامنة الهائلة لهذا القطاع في دعم التنمية المستدامة[11].

وقد نجحت إندونيسيا في إطلاق عدة منصات رقمية مثل **berkahwakaf.id** و**Sahabatbwi.com**، التي تتيح للأفراد والمؤسسات التبرع بالأوقاف النقدية عبر الإنترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة مثل رموز الاستجابة السريعة (QR codes) والخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة[11].

جدول (1): تطور تحصيلات الوقف النقدي في إندونيسيا (بمليار روبية)

العام	الإمكانات السنوية المقدرة	التحصيلات الفعلية	نسبة التحقيق (%)
2021	180,000	855	0.48
2022	180,000	1,400	0.78
2023	180,000	2,200	1.22
2024	180,000	2,400	1.33

المصدر: Badan Wakaf Indonesia (BWI)، تقارير الأداء السنوية

تحليل التجربة الإندونيسية

يُظهر الجدول أعلاه تطوراً إيجابياً ومستمراً في تحصيلات الوقف النقدي في إندونيسيا خلال الفترة من 2021 إلى 2024، حيث ارتفعت التحصيلات الفعلية من **855 مليار روبية** في عام 2021 إلى **2,400 مليار روبية** في عام 2024، أي بزيادة تقارب **180%** خلال أربع سنوات فقط. ورغم هذا النمو الملحوظ، إلا أن نسبة تحقيق الإمكانات المقدرة لا تزال منخفضة جداً، إذ لم تتجاوز **1.33%** بحلول عام 2024.

الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الإندونيسية

1. **أهمية التحول الرقمي الشامل:** أثبتت التجربة الإندونيسية أن الرقمنة ليست مجرد أداة تقنية، بل استراتيجية شاملة تشمل رقمنة العمليات الداخلية، وبناء منصات إلكترونية سهلة الاستخدام، ودمج وسائل الدفع الحديثة[9].
2. **ضرورة التكامل مع القطاع المصرفي الإسلامي:** نجحت إندونيسيا في بناء شراكات قوية بين هيئة الأوقاف والبنوك الإسلامية الوطنية، مما سهّل عمليات التحصيل والاستثمار الشرعي للأموال الوقفية.
3. **الحاجة لحملات توعية مستمرة ومستهدفة:** رغم النمو المتحقق، يبقى مستوى الوعي بالوقف النقدي منخفضاً، مما يتطلب جهوداً إعلامية وتعليمية مكثفة.
4. **تطوير كفاءة النظار وتأهيلهم مهنياً:** أكدت التجربة على أهمية تدريب النظار على الإدارة الحديثة للأوقاف[9].
5. **بناء نظام رقابة وشفافية قوي:** ساهمت المنصات الإلكترونية في تعزيز الشفافية وثقة الواقفين.

2.2 تجربة ماليزيا: الكفاءة المؤسسية والحوكمة المتقدمة

تُعد **ماليزيا** من الدول الرائدة عالمياً في بناء إطار مؤسسي متطور ومتكامل لإدارة الأوقاف، حيث نجحت في تطوير نموذج حوكمة يجمع بين الالتزام الشرعي والكفاءة الإدارية الحديثة والشفافية المالية[12]. يعتمد النظام الماليزي على هيكل إداري مزدوج يجمع بين المستوى الاتحادي (الفيدرالي) والمستوى المحلي (مستوى الولايات)، مما يتيح مرونة في التطبيق مع الحفاظ على معايير وطنية موحدة[13].

الإطار المؤسسي المتخصص

تشرف على قطاع الأوقاف في ماليزيا عدة مؤسسات متخصصة، أبرزها:

- **إدارة الأوقاف والزكاة والحج (JAWHAR):** تُعد الجهة الفيدرالية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق سياسات الأوقاف على المستوى الوطني[14]. وتلعب JAWHAR دوراً محورياً في تطوير المنصات الإلكترونية الوطنية مثل myWakaf التي تتيح للأفراد التبرع بالأوقاف النقدية بسهولة عبر الإنترنت[15].
- **المجالس الدينية الإسلامية (SIRCs):** تتمتع كل ولاية ماليزية بمجلس ديني مستقل يشرف على إدارة الأوقاف المحلية[16].
- **مؤسسة الوقف الماليزية (YWM):** تأسست لتكون منصة وطنية موحدة لجمع وإدارة الأوقاف النقدية، وتتميز بقدرتها على إصدار الصكوك الوقفية[17][18].

التنوع في أدوات الاستثمار الوقفي

تتميز ماليزيا بتنوع كبير في أدوات استثمار الأموال الوقفية، ومن أبرزها: **الصكوك الوقفية** لتمويل مشاريع تطوير الأراضي الوقفية[19]، **المرابحة الوقفية** للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، **الإجارة الوقفية** لتأجير الأصول، و**الودائع الاستثمارية الإسلامية** في البنوك وفق عقود المضاربة الشرعية[20].

معايير الحوكمة الصارمة

تطبق ماليزيا معايير حوكمة صارمة من خلال: **إطار إدارة المخاطر** المستوحى من إطار COSO الدولي[21]، **التدقيق المالي الدوري** من جهات مستقلة[22]، و**اللجان الشرعية المتخصصة** للإشراف على عمليات الاستثمار[23].

الدروس المستفادة للجزائر

1. بناء هيكل مؤسسي متعدد المستويات يجمع بين المستوى الوطني والمحلي.
2. تطوير أدوات استثمارية متنوعة بالتعاون مع المصارف الإسلامية.
3. تطبيق معايير حوكمة دولية لضمان ثقة الواقفين.
4. التوسع في الرقمنة عبر منصة وطنية موحدة.

2.3 التجربة التركية: النهضة بعد التراجع التاريخي

شهدت **تركيا** نهضة ملحوظة في قطاع الأوقاف خلال العقدين الأخيرين، بعد فترة طويلة من التراجع والتهميش التي بدأت مع تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923[26]. ومع ذلك، فإن الإصلاحات القانونية والمؤسسية الشاملة أعادت للوقف دوره المحوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التركية[27].

الإصلاحات القانونية والمؤسسية

قانون الأوقاف لسنة 2008: يُعد هذا القانون نقطة تحول تاريخية، حيث ألزم جميع الجهات الحكومية بإعادة الأصول الوقفية المصادرة[28]. وفي إسطنبول وحدها، تم إرجاع **77 عقاراً وقفياً رئيسياً**، شملت مساجد تاريخية عظيمة مثل مسجد السليمانية، مسجد الفاتح، المسجد الأزرق، آيا صوفيا، والبازار الكبير[29].

المديرية العامة للأوقاف: نجحت بحلول نهاية عام 2018 في ترميم وإعادة تأهيل حوالي **5,250 عقاراً وقفياً** باستخدام نماذج حديثة[30].

تشجيع القطاع الخاص على المشاركة

من أبرز ملامح النهضة الوقفية في تركيا فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة الأوقاف من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص[32]، مما أدى إلى تطوير مشاريع وقفية ضخمة ذات عوائد مستدامة[33].

الدروس المستفادة للجزائر

1. إعادة النظر في الأصول الوقفية المصادرة تاريخياً واستثمارها لصالح التنمية الاجتماعية.
2. فتح المجال أمام القطاع الخاص لتشجيع الشراكات.
3. التحديث المستمر للإطار القانوني.
4. الترميم والتطوير الحديث للأصول القديمة.

جدول (2): مقارنة بين التجارب الثلاث (إندونيسيا، ماليزيا، تركيا)

المحور	إندونيسيا	ماليزيا	تركيا
نقطة القوة الرئيسية	الرقمنة والمنصات الإلكترونية	الحوكمة المؤسسية والشفافية	الإصلاحات القانونية الجريئة
التحدي الأكبر	ضعف الوعي المجتمعي	التنسيق بين المجالس المحلية	استعادة الثقة بعد عقود من التهميش
أداة التمويل البارزة	التمويل الجماعي الرقمي	الصكوك الوقفية	الشراكات مع القطاع الخاص
الدرس للجزائر	الاستثمار في التكنولوجيا والتوعية	بناء هيكل مؤسسي قوي وشفاف	إعادة النظر في الأصول الوقفية القديمة

***المصدر**: من إعداد الباحث بناءً على التجارب الدولية في الوقف النقدي (2024-2025)*

الفصل الثالث: الإطار القانوني الجديد للوقف في الجزائر والواقع الاقتصادي

3.1 تشخيص الواقع الاقتصادي الجزائري

يأتي القانون الجديد في سياق اقتصادي لا يزال يعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات. إن هيمنة هذا القطاع تمثل التحدي الأكبر والفرصة الأهم في آن واحد.

جدول (3): مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري (نسب مئوية)

المؤشر	2021	2022	2023
مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	19.8	24.5	22.1
حصتها من إجمالي الصادرات	93.2	94.8	92.5
حصتها من الإيرادات الجبائية	38.5	45.1	41.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023[1]

على الرغم من هذه التحديات، سجلت الجزائر مؤشرات إيجابية مثل نمو اقتصادي بلغ **4.1%** في 2023، واحتياطيات صرف قوية، ودين خارجي منخفض، وتطور في قطاع التمويل الإسلامي مع إطلاق أول صكوك سيادية[38].

3.2 تحليل الإطار القانوني الجديد: القانون رقم 25-06

صدر **القانون رقم 25-06 في 19 يوليو 2025** ليحل محل القانون القديم 91-10، ويؤسس لمرحلة جديدة في إدارة الأوقاف في الجزائر[39]. يمثل هذا القانون نقلة نوعية تهدف إلى عصرنة القطاع وتفعيله كأداة تنموية.

أبرز ملامح القانون الجديد

1. **التوسع في مفهوم الوقف:** لم يعد الوقف مقتصراً على العقار، بل شمل بصراحة "النقود" و"الحقوق المادية والمعنوية" (المادة 15). هذا الاعتراف الصريح يفتح الباب على مصراعيه لتأسيس صناديق وقفية نقدية.
2. **تحديث آليات الاستثمار:** أقر القانون قائمة واسعة من صيغ الاستثمار الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (المواد 69 إلى 84)، مثل المشاركة، والمرابحة، والصكوك الاستثمارية، والتأمين التكافلي الوقفي (المادة 86).
3. **الحوكمة والشفافية:** شدد القانون على ضرورة إدارة الأوقاف وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. وأنشأ هيئات متخصصة للإدارة والتسيير (المادة 64 و65)، وأخضع العقود المتعلقة بالوقف للتوثيق الرسمي والشهر العقاري (المادة 23 و24).
4. **الرقمنة والحوكمة:** سمح القانون ضمنياً بتأسيس منصات إلكترونية وقفية لتلقي التبرعات والمتابعة الدورية[9].
5. **الحوافز والتسهيلات:** نصت المادة 12 صراحة على استفادة الأملاك الوقفية من "الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية"، وهو ما يُعد حافزاً قوياً للمساهمة.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة وتحديات التطبيق

4.1 الآثار الاقتصادية الإيجابية المتوقعة

إن التطبيق الفعال للمرسوم التنفيذي 25-06 من شأنه أن يحدث آثاراً اقتصادية كلية إيجابية على عدة مستويات:

- **على المستوى الكلي:** تعميق القطاع المالي، توفير تمويل طويل الأجل ومستقر، تحقيق الاستقرار المالي عبر توفير مصدر تمويل مضاد للدورات الاقتصادية[6]، وتقليل الضغط على الموازنة العامة.
- **على المستوى القطاعي:** دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تطوير البحث والتطوير، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الأمن الغذائي.
- **على المستوى الاجتماعي:** خلق فرص عمل، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من الفقر، وتعزيز التكافل الاجتماعي.

4.2 التحديات الرئيسية في مرحلة التطبيق

رغم أن القانون الجديد وضع أساساً متيناً، إلا أن نجاحه يعتمد على تجاوز عدة تحديات في مرحلة التطبيق:

1. **تحدي التنفيذ البيروقراطي:** الخطر الأكبر هو أن تظل روح القانون الجديد حبيسة الإجراءات الإدارية المعقدة. يتطلب النجاح إصدار نصوص تنظيمية مرنة وفعالة.
2. **تحدي بناء الثقة المؤسسية:** بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الجديدة التي ستدير أموال الوقف هو التحدي الأكبر. ويتطلب ذلك شفافية مطلقة ونشر تقارير دورية.
3. **تحدي الإدارة الاحترافية:** إدارة الاستثمارات بفعالية لتحقيق عوائد مستدامة تحتاج إلى كفاءات نادرة. يجب استقطاب كوادر متخصصة في إدارة الأصول والتمويل الإسلامي.
4. **تحدي الوعي والثقافة المالية:** لا يزال الوعي بمفهوم الوقف النقدي وفوائده محدوداً. ويتطلب ذلك إطلاق حملات توعية شاملة ومستمرة.

4.3 عوامل النجاح الحاسمة

1. **الإرادة السياسية:** التزام حكومي واضح بتطبيق القانون وتوفير كل الدعم اللازم.
2. **حملة توعية وطنية:** استخدام جميع وسائل الإعلام لنشر ثقافة الوقف[9].
3. **التكنولوجيا الرقمية:** تطوير تطبيقات ومنصات سهلة الاستخدام للمساهمة والمتابعة.
4. **الشفافية الكاملة:** نشر جميع المعلومات المالية والإدارية بانتظام.
5. **الحوكمة الرشيدة:** تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

يمثل إصدار **القانون رقم 25-06 المتعلق بالأوقاف** لحظة تاريخية فارقة في مسيرة التحول الاقتصادي للجزائر نحو التنويع الفعلي لمصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي المستدام. فقد انتقلت الجزائر بهذا القانون من مرحلة الجدل الفقهي والتنظير الأكاديمي إلى مرحلة التأسيس القانوني والتطبيق العملي، حيث أصبح الوقف النقدي أداة مالية كلية معترف بها قانونياً ومدعومة بإطار تنظيمي شامل.

لقد أثبتت التجارب الدولية الرائدة في إندونيسيا وماليزيا وتركيا أن الوقف النقدي ليس مجرد وسيلة خيرية تقليدية، بل هو آلية اقتصادية متقدمة قادرة على تعبئة المدخرات المحلية، وتمويل التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبناء بنية تحتية اجتماعية قوية.

إن الجزائر تمتلك الآن الأساس القانوني الصلب الذي يؤهلها لبناء منظومة وقفية حديثة تضاهي أفضل التجارب العالمية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع الطموح لم يعد مرهوناً بوجود التشريع أو غيابه، بل أصبح مرتبطاً بشكل حاسم بالقدرة على **التنفيذ الفعال** وتحويل نصوص القانون إلى واقع ملموس يلمسه المواطنون في حياتهم اليومية.

إذا توفرت مقومات النجاح الأساسية من حوكمة رشيدة، وشفافية مطلقة، وإدارة احترافية، ورقمنة شاملة، وتوعية مجتمعية مستمرة، يمكن للوقف النقدي أن يصبح أحد **الأعمدة الصامتة للاستقرار المالي** في الجزائر، وركيزة أساسية في استراتيجية التنويع الاقتصادي، ومصدراً دائماً لتمويل التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

إن المرحلة القادمة تتطلب **إرادة سياسية قوية**، واستثماراً جدياً في البنية التحتية التكنولوجية والبشرية، وبرامج تأهيل شاملة للكوادر الإدارية، وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وحملات توعية وطنية مكثفة، لضمان أن يتحول هذا القانون الواعد من مجرد نص تشريعي إلى **و اقع اقتصادي واجتماعي يغير حياة الملايين**.

التوصيات

بناءً على التحليل الشامل للقانون والتجارب الدولية والواقع الاقتصادي الجزائري، نوصي بما يلي لتسريع تفعيل القانون الجديد:

على المستوى التنفيذي:

1. الإسراع في إصدار المراسيم التنفيذية للقانون 25-06، مع التركيز على تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية.
2. إطلاق مشروع تجريبي لصندوق وقفي نقدي في 3-5 ولايات لمدة سنة واحدة قبل التعميم الوطني، لاستخلاص الدروس العملية.
3. تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة (منصة وطنية موحدة للوقف) بالشراكة مع شركات التكنولوجيا المحلية والدولية.

على المستوى المؤسسي:

1. استقطاب خبراء دوليين في إدارة الأوقاف من ماليزيا وإندونيسيا وتركيا لتقديم الاستشارات والتدريب في المرحلة الأولى.
2. إنشاء برنامج تدريبي وطني متخصص لإعداد كوادر محلية في الإدارة الاستثمارية للأوقاف والتمويل الإسلامي.
3. إنشاء مرصد وطني مستقل لمتابعة أداء صناديق الوقف وقياس أثرها التنموي والاجتماعي بشكل دوري.
4. تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية والمصارف الإسلامية لتطوير منتجات مالية وقفية مبتكرة.

على المستوى الاجتماعي:

1. إطلاق حملة توعية وطنية شاملة ومستمرة عبر جميع وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لشرح فوائد القانون الجديد ومفهوم الوقف النقدي.
2. إدماج مفهوم الوقف وأدوات التمويل الإسلامي في المناهج التعليمية الجامعية والثانوية.
3. التعاون مع المساجد والجمعيات الدينية والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة الوقف.
4. تنظيم مسابقات وطنية وجوائز تشجيعية للمشاريع الوقفية المبتكرة.

آفاق البحث المستقبلية

- دراسة تجريبية ميدانية لقياس استعداد المجتمع الجزائري للمساهمة في الوقف النقدي وتحديد العوامل المؤثرة في قرار الوقف.
- تحليل اقتصادي قياسي للأثر المحتمل لتطبيق القانون الجديد على مؤشرات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.
- دراسة مقارنة تفصيلية للمراسيم التنفيذية الجزائرية مع نظيراتها في الدول الرائدة لتحديد أفضل الممارسات.
- بحث في دور التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) في ضمان شفافية تطبيق القانون وتعزيز الثقة المؤسسية.

قائمة المراجع

1. Banque d'Algérie. Rapport Annuel 2023: Évolution Économique et Monétaire. Banque d'Algérie, juin 2024, pp. 55-60.
2. How Algeria is Crafting a Dynamic Economy for Tomorrow." World Bank, 17 Apr. 2025, " www.worldbank.org/en/news/feature/2025/04/18/how-algeria-is-crafting-a-dynamic-economy-for-tomorrow.
3. Tursunov, Iskandar. "The Role of Waqf in Socio-Economic Development." Management, Marketing and Finance, vol. 1, no. 4, 2024, pp. 115-128.
4. Ryandono, Muhamad Nafik Hadi, et al. "Overcoming Barriers to Optimizing Cash Waqf Linked Sukuk: A DEMATEL-ANP Approach." Social Sciences and Humanities Open, vol. 11, 2025, article 100316.
5. Altay, Bilal, and Erhan Bulut. "Determinants of Cash Waqf Finance Capital in the Ottoman Empire: An Empirical Investigation." International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, vol. 18, no. 5, 2025, pp. 1198-1215.
6. Aziz, Moh. Rias Arifianto, et al. "Developing Islamic Waqf Bank As A Mechanism For Financial System Stability." Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, vol. 3, no. 1, 2017, pp. 61-80.
7. Farah, Ahmed Ali, et al. "Impact of Islamic Banking on Economic Growth: A Systematic Literature Review." Cogent Economics & Finance, vol. 13, no. 1, 2025, article 2490819.
8. Bonang, Diana, et al. "Empowering the Future of Cash Waqf Through Digitalisation: An Insight from Indonesia." ISRA International Journal of Islamic Finance, vol. 16, Special Issue 1, 2024, pp. 34-58.
9. Adinugraha, Hendri Hermawan, et al. "Transformation of Cash Waqf Management in Indonesia: Insights into the Development of Digitalization." Review of Islamic Social Finance and Entrepreneurship, vol. 3, no. 1, 2024, pp. 50-66.
10. Adinugraha, Hendri Hermawan, et al. "Transformation of Cash Waqf Management in Indonesia: Insights into the Development of Digitalization." Review of Islamic Social Finance and Entrepreneurship, vol. 3, no. 1, 2024, pp. 50-66.
11. Overcoming Barriers to Optimizing Cash Waqf Linked Sukuk." Social Sciences and " Humanities Open, vol. 11, 2025, article 100316.
12. The Revival of Family Waqf: A Systematic Review of Law." International Journal of Law" and Society, 2024.
13. Modernizing Waqf: Navigating Legal and Digital Frontiers." Asian Zakat and Waqf " Journal, 2024.
14. Modernizing Waqf: Navigating Legal and Digital Frontiers." Asian Zakat and Waqf " Journal, 2024.

.A Case Study of myWakaf Initiative." IIUM Journal of Islamic Banking and Finance, 2024" .15
The Revival of Family Waqf: A Systematic Review of Law." International Journal of Law " .16
.and Society, 2024
Waqf-Linked Sukuk in Malaysia." International Islamic Management Conference " .17
.Proceedings, 2024
Waqf-Linked Sukuk in Malaysia." International Islamic Management Conference " .18
.Proceedings, 2024
Waqf-Linked Sukuk in Malaysia." International Islamic Management Conference " .19
.Proceedings, 2024
Determinants of Cash Waqf Fund Collection in Malaysian States." EconStor Working " .20
.Papers, 2024
Proposed Risk Management Framework for the Development Waqf Asset Portfolio in " .21
Malaysia." International Journal of Research and Innovation in Social Science, vol. 8, no. 12,
.2024, pp. 2001-2012
Enhancing the Sustainability of Waqf: A Thematic Review Exploration across Financial, " .22
Social and Environmental Governance Dimensions." Human Resource Management Academic
.Research Society, 2024
Modernizing Waqf: Navigating Legal and Digital Frontiers." Asian Zakat and Waqf " .23
.Journal, 2024
Effectiveness of Cash Waqf Management in Improving Community Welfare." Business " .24
.and Entrepreneurship Review, 2024
Study on the Efficiency of Cash Waqf Management in Malaysia." Journal of Islamic " .25
.Monetary Economics and Finance, vol. 4, no. 1, 2018, pp. 61-84
Turkey's Living Waqf Legacy Challenges BJP's 'No Waqf Anywhere' Claim." The Wire, " .26
.15 Apr. 2025
.Exploring Waqf Management Models in Turkey." Asian Zakat and Waqf Journal, 2024" .27
Turkey's Living Waqf Legacy Challenges BJP's 'No Waqf Anywhere' Claim." The Wire, " .28
.15 Apr. 2025
Turkey's Living Waqf Legacy Challenges BJP's 'No Waqf Anywhere' Claim." The Wire, " .29
.15 Apr. 2025
.Exploring Waqf Management Models in Turkey." Asian Zakat and Waqf Journal, 2024" .30
Turkey's Living Waqf Legacy Challenges BJP's 'No Waqf Anywhere' Claim." The Wire, " .31
.15 Apr. 2025
.Exploring Waqf Management Models in Turkey." Asian Zakat and Waqf Journal, 2024" .32
Turkey's Living Waqf Legacy Challenges BJP's 'No Waqf Anywhere' Claim." The Wire, " .33
.15 Apr. 2025
The Reconfiguration of Ottoman-Islamic Intellectual Culture." Middle Eastern Studies, " .34
.2025

35. " Waqf Governance in Algeria: Current Status and Future Perspectives." SSRN Electronic Journal, 2024.
36. " Role of Waqf in Socio-Economic Development." Albaraka Forum, 12 Aug. 2024, forum.albaraka.site/role-of-waqf-in-socio-economic-development.
37. " Get to know the latest Waqf Innovation: Cash Waqf Linked Deposit." Indonesian Association of Islamic Economists, 17 Dec. 2024, iaei.or.id/en/news-and-articles/articles/get-to-know-cash-waqf-linked-deposit-cwld.
38. " Algeria floats first $2.3bn Sukuk as fiscal pressures mount." Finance in Africa, 30 Sept. 2025, financeinafrica.com/news/algeria-launches-first-2-3bn-sukuk.
39. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 25-06** المؤرخ في 23 محرم 1447 الموافق لـ 19 يوليو 2025، الجريدة الرسمية رقم 47، السنة 2025.